CEMRAP
المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات
Centre Marocain des Recherches et d'Analyse des Politiques

قسم الدراسات الاجتماعية

نشرة:
25/01 - فبراير 2025

نقاش التعديلات الجديدة لمدونة الأسرة بالمغرب: سؤال الجدوى في سياقات اجتماعية واقتصادية استثنائية

نقاش التعديلات الجديدة لمدونة الأسرة بالمغرب:

سؤال الجدوى في سياقات اجتماعية واقتصادية استثنائية

تقديم

كشف وزير العدل المغربي يوم 23 دجنبر 2024 عن اكتمال عمل اللجنة المكلفة بمراجعة "مدونة الأسرة"، ومشاوراتها مع بعض الجهات والمؤسسات، وفي مقدمتها المجلس العلمي الأعلى الذي وافق على الصيغة النهائية لبعض المضامين المرتبطة بنصوص دينية. وأكد الوزير أن الحكومة ستعمل على الصياغة النهائية لمشروع المدونة وعرضه على البرلمان في أقرب وقت. وقد اكتفى الوزير بعرض الخطوط العريضة لتعديلات مدونة الأسرة الجديدة والتي بلغت 139 تعديلا تهدف إلى معالجة الاختلالات المسطرية والإجرائية التي ظهرت خلال عشرين سنة من تطبيق المدونة.

وقد حظيت التعديلات الخاضعة لرأي المجلس العلمي بنقاش واسع وحراك قيمي ومجتمعي لافت، في حين بقيت التعديلات الأخرى في طي التكتم بعيدا عن النقاش العام.

1. دواعي وسياقات تعديل مدونة الأسرة

1.1. الدواعي المعلنة حسب الخطاب الرسمي

بعد عشرين سنة من صياغة مدونة الأسرة، برزت العديد من الإشكالات المرتبطة بالأسرة تبرز بعضها قصورا في المضامين والقوانين، وأخرى بخلل في التطبيق الفعال تشريعيا واجتماعيا، وثالثة أفرزتها التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المغرب طوال هذه الفترة، ما يستدعي إعادة النظر ومواكبة التحولات. ومن أهم الدواعي إلى ذلك:

- **دواعي قانونية:** تتعلق بالاختلالات المسطرية والإجرائية التي برزت خلال تنزيل المدونة القديمة وتفاعلها مع الواقع الاجتماعي والقضائي المغربي.
- **دواعي سياسية:** تتعلق بمساعي تفعيل الاندماج الدولي الشامل للمغرب، وملاءمة القوانين والتشريعات المغربية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها، ومع الوثيقة الدستورية لسنة 2011 وما نصت عليه من مبادئ وأسس قانونية.

- **دواعي اجتماعية:** مرتبطة أساسا بالتحولات الاجتماعية والقيمية التي يعرفها المجتمع، والتي أثرت على بنية الأسرة المغربية.

2.1. سياقات غير مساعدة

يندرج تعديل مدونة الأسرة في سياقات دولية ومحلية غير مناسبة.

- **سياق دولي سمته الهيمنة**

ما فتئت السياقات الدولية تضغط بقوة على اختيارات الدول النامية في العديد من القضايا الاستراتيجية، سواء من خلال الاتفاقيات الدولية الضرورية للاندماج في السوق التجارية والسياسية العالمية، أو من خلال أولويات القوى الدولية التي تفرض على دول العالم الثالث الانخراط لضمان الحماية الدولية.

وبحكم موقع المغرب الدولي، وحرصه على تفعيل عضويته في المنتظم الدولي، وتطوير مساهمته في الأولويات الدولية المطروحة، فإنه يحرص كل الحرص على مراجعة القضايا المثارة دوليا، ومنها قضايا الأسرة و"النوع الاجتماعي" والمساواة، حيث لا تخرج القضايا الكبرى للمدونة عن ذلك. غير أن التوجهات الرسمية، وبحكم خصوصية مرتكزات الدولة (إمارة المؤمنين)، تجد نفسها مرغمة على التزام توازن ما، يحفظ مقومات هذه الخصوصية ويدعم الانفتاح، ما يجعل التوجهات الرسمية منتقدة من أهم التيارات الاجتماعية: الإسلاميون والحداثيون.

فالإسلاميون متمسكون بالمرجعية الإسلامية في أي تعديل أو مراجعة، دون المس بالأصول والفروع الحائزة على الإجماع. في حين يطالب التيار الحداثي المغرب بتنفيذ التزاماته الأممية دون تحفظات، تدعمه في ذلك توجهات ومساعي "لجنة وضع المرأة" التابعة للأمم المتحدة، التي تصر على حمل المغرب على سحب كل تحفظاته حول القضايا الخاصة بالتمييز ضد المرأة، وتدعوه لتبني المساواة "الجندرية" بشكل رسمي كما وردت في اتفاقية "سيداو"، مع تعيين هذا التيار لمطالب محددة، مرتبطة بزواج القاصر وتعدد الزوجات وقسمة الأموال المكتسبة أثناء الزواج وأحكام الطلاق والحضانة والإرث وغيرها.

- **سياق محلي صعب ومختلف**

تم الإفصاح عن تعديلات مدونة الأسرة في سياق محلي صعب، خاصة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. فقد عرف الاقتصاد المغربي تضخما استثنائيا ارتفعت معه أسعار المواد الاستهلاكية، مما

أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، في ظل تنامي معدل البطالة من 16,2% سنة 2014 إلى 21,3% سنة 2024 حسب تقارير المندوبية السامية للتخطيط، واستقرار معدل تنامي عدد الفقراء (ارتفاع سنوي متوسط قدره 33,7%). ينضاف هذا للوضعية الصعبة التي تعيشها شريحة واسعة من المغاربة في عدد من المجالات المحلية (زلزال الحوز وفيضانات الجنوب الشرقي)، وهو ما تسبب في تزايد الاحتقان الاجتماعي في العديد من القطاعات، أبرزها إضراب الشغيلة التعليمية الموسم الماضي، وإضرابات شغيلة قطاع الصحة والقضاء والجماعات الترابية وغيرها، وتنامي ظاهرة الهجرة الجماعية العلنية غير الشرعية أو الشرعية.

من جهة أخرى، تواصل الدولة عزمها على ضبط الفضاء العام بتمرير قوانين تراجعية عن مكتسبات اجتماعية واقتصادية تاريخية متعددة؛ مثل قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية وقانون الإضراب وإصلاح صناديق التقاعد ودمج أنظمة الحماية الاجتماعية، وتمرير العديد من الأنظمة الأساسية لموظفي قطاعات عديدة، وتفويت خدمات الماء الشروب والكهرباء إلى الشركات الجهوية، وذلك كله في استعجال مريب من الحكومة.

وقد أفرز هذا السياق توترا متواصلا، لم تجد له الدولة من بد غير المزيد من التضييق الحقوقي واعتقال الصحفيين والنشطاء والفاعلين (استمرار اعتقال نشطاء حراك الريف، اعتقال الصحفيين، واعتقال نشطاء نصرة القضية الفلسطينية ورفض التطبيع، اعتقال نشطاء الإعلام الاجتماعي، آخرهم الحكم على سعيد آيت مهدي رئيس تنسيقية ضحايا زلزال الحوز بثلاثة أشهر حبسا نافذا).

2. استمرار الاختلال في منهجيات تعديل التشريعات الاجتماعية (المدونة مثالا)

تنحو الدولة منحى الانفراد في تعاطيها مع العديد من الإصلاحات الاجتماعية والقضايا الاستراتيجية، وفي تعاطيها مع مراجعة المدونة التزمت الدولة المنهجية نفسها، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- غياب التشاركية في تدبير قضايا الأسرة، واستقالة العديد من الفاعلين من مسؤولياتهم في صيانة الأسرة والحفاظ عليها، بالمقابل بقي إصلاح المدونة ورشا ملكيا في كل تفاصيله: قرار تعديل المدونة، تعيين أعضاء اللجنة المشرفة على التعديل، ومساهمة بعض الجهات المعنية بالاستشارة الحقوقية والدينية.

- رغم أن الإشراف العملي على مشروع تعديل المدونة كان تحت إشراف وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وذلك بالنظر لمركزية الأبعاد القانونية والقضائية للموضوع، إلا أن هذه اللجنة كانت خارج الآليات التشاركية والديمقراطية، وأصبحت اللجنة المعينة بمثابة مؤسسة فوق برلمانية، إذ صرح وزير العدل لحظة إعلانه عن المقترحات أنها ستحال على البرلمان للمصادقة بعد صياغة القوانين).
- تغييب الفاعل السياسي والنقاش المجتمعي قبل وأثناء صياغة بنود المدونة، وفرز الأطراف المعنية بالتشاور وإقصاء أطراف أخرى، مع اقتصار التشاور على الجانب الشكلي الذي لا يلزم اللجنة في شيء.

أما على مستوى مراحل التنفيذ، فيمكن تسجيل ما يلي:

- عدم حسم مسألة المرجعية في تعديل المدونة، واستمرار الدولة في الاقتناع بازدواجية هوية المجتمع المغربي (إسلامي–حداثي)، ما يذكي التناقضات بين المكونات المجتمعية والفرقاء السياسيين والحساسيات العرقية والمجالية؛
- تملص الدولة من مسؤولياتها تجاه المرأة المغربية، والالتفاف على الظلم الحاصل لها باتهام الرجل، ما يعزز الفردانية والعزوف عن الزواج وتكوين أسرة، وإذكاء الصراع بين أفراد المجتمع، وبين النساء والرجال على الخصوص، وربط إصلاح شؤون الأسرة بمنطق مادي مصلحي صرف؛
- الاقتصار على المقاربة القانونية المحضة في تعديل المدونة، بدل اعتماد مقاربة متكاملة لإصلاح أوضاع الأسرة، بدءا بإصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المغربي؛
- استمرار التناقض بين تشخيص الأوضاع ومشاريع الإصلاح والتعديل؛ إذ في الوقت الذي تؤكد فيه التقارير والإحصاءات حاجة المجتمع إلى الاستقرار الاجتماعي وتثمين التماسك الأسري (انظر نتائج إحصاء 2024 على سبيل المثال)، تتجه الإصلاحات نحو الدفع في المزيد من العزوف عن الزواج والصراع الاجتماعي والمصلحي داخل هذه المؤسسة؛

3. قضايا الأسرة والمجتمع: حراك اجتماعي/قيمي وتداعيات صعبة على أوضاع سوسيواقتصادية هشة

ليست المدونة إجراء قانونيا مسطريا بقدر ما هي لحظة حراك اجتماعي يعكس صراع القيم في المجتمع، هكذا كانت فترات التعديل في المغرب، أو على الأقل مند تعديلات سنة 2004، لذلك يتفق المختصون

على كون الموقف من قضية الأسرة ومكوناتها، يعكس تصورا مبدئيا قيميا قبل أن يكون مسارا قانونيا تصحيحيا لحقوق المرأة ومكتسباتها.

تتنوع مواقف الأحزاب والمنظمات النسائية والجمعيات العاملة حسب هويتها، فالطرف اليساري والمكونات التي تتمسك بصفة "التقدمية" تدعو إلى إصلاح شمولي بالمساواة الكاملة وما إلى ذلك من مطالب شبيهة في العالم العربي والإسلامي، أما الطرف الإسلامي فيدعو إلى عدم المساس بالنصوص الشرعية القطعية المنظمة للأسرة وعلاقات مكوناتها، مع تأكيده على حصر الاجتهاد عند أهله بخصوص القضايا الخلافية القابلة للاجتهاد. وبين هذا الطرف وذاك، تحرص المؤسسة الملكية على التوفيق بين الخيارين للحفاظ على وظيفة التحكيم، إلا أن التحولات المحيطة والضاغطة، والرغبة الرسمية في الاندماج الدولي تجعل هذا التوازن مستحيلا في كثير من الأحيان، نظرا للتوجه الدولي الذي لا يعير اهتماما للخصوصيات الحضارية والقيمية الوطنية.

في خضم هذا الحراك والتحولات المستمرة، تم تعديل المدونة المغربية سنة 2004[1]، في وقت كان يرجى منها تثبيت حقوق المرأة وتعزيز مكانتها داخل الأسرة والمجتمع، كإصلاح شامل لمدونة الأحوال الشخصية السابقة (الزواج والطلاق والحضانة والوصاية والإرث). واليوم (2024) يعود المشرع المغربي للتعديل بداع اختلالات الأجرأة والتنفيذ التي عرفها الورش جراء التحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع المغربي. وتقييم المشروع بالتركيز على اختلالات التنزيل يعني أن التعديل سيمضي في نفس المسار من حيث الأولويات الإيديولوجية (الحداثة) والسياسية (الاتفاقيات الدولية) بعيدا عن دلالات الحقائق الاجتماعية.

من جانب آخر، تؤكد المؤشرات الاجتماعية على تنامي مشاكل كبرى تمس الأسرة بشكل مباشر، وتهدد المستقبل الديمغرافي للمجتمع ككل. لذلك تبدو الإصلاحات الرئيسية المعلن عنها في المدونة لحد الآن، تسير في الاتجاه المعاكس للمصلحة العامة للأسرة المغربية والمجتمع. فهذه التعديلات غير المتوازنة وغير المنصفة لمكونات الأسرة ستزيد الشباب عزوفا عن الزواج، مما سيضاعف التأثير على معدلات الخصوبة في البلاد، وعلى الهيكل العمري للسكان في اتجاه انكماش قاعدة الهرم السكاني واتساع نسبة الشيخوخة.

في هذا السياق، نشير إلى انخفاض متوسط معدل النمو السنوي لعدد الأسر من 2,6٪ خلال الفترة ما بين (2004–2014) إلى 2,4٪ خلال الفترة ما بين (2014–2024)، وتراجع متوسط حجم الأسر من 4,6

[1]– ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر بتاريخ 3 فبراير 2004، دخل حيز التنفيذ في 5 فبراير 2004.

فرد سنة 2014 إلى 3,9 فرد سنة 2024. أما الهرم السكاني فتتقلص قاعدته الشبابية أكثر فأكثر (انخفاض نسبة الأطفال دون 15 سنة من 31٪ سنة 2004 إلى 26,5٪ سنة 2024) وتتسع قمته (ارتفعت نسبة الشيخوخة من 8٪ سنة 2004 إلى 13,8٪ سنة 2024)[2].

أما التماسك الاجتماعي فقد عرف تدهورا مهولا منذ تنزيل مدونة الأسرة. وقد أشار تقرير المجلس الأعلى للسلطة القضائية إلى تنامي دينامية الطلاق والتطليق، فباستثناء سنة 2020 التي سجلت 105471 فقط بسبب تأثر النشاط القضائي للمحاكم خلالها بتبعات انتشار جائحة كورونا، عرفت هذه القضايا ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2018، حيث انتقل عدد القضايا المسجلة في هذا الإطار من 107136 قضية سنة 2017 إلى 115436 قضية سنة 2018 (بنسبة ارتفاع ناهزت 7,75%) ثم إلى 129417 قضية سنة 2019 (بنسبة ارتفاع تعادل 12,11%) لتبلغ أقصاها سنة 2021 بواقع 131309. وقياسا إلى عقود الزواج المسجلة، أشار التقرير ذاته، أنه من بين 100 زواج يتم تسجيله، ينتهي منه حوالي 50% إلى الطلاق، وذلك بواقع 49,93 في المائة[3].

هذه المشاكل العميقة التي تتنامى داخل الأسر وتهدد الاستقرار الاجتماعي، تكاد تختفي في التقارير الدولية وتقارير بعض الجمعيات النسائية التي تدفع بتعديل المدونة، ما يبرز حراكا منحازا عن الإكراهات والمشاكل الاجتماعية الحقيقية، وقد كان الوضع نفسه وبنفس المبررات في التعديل السابق (2004). وفي نفس منحى الصيغة القديمة للمدونة، بالتركيز على قضايا لا تحضر في المجتمع المغربي بشكل ضاغط كما يتم تصويرها في بعض الخطابات، كتوزيع الإرث، وتقسيم الأموال المكتسبة، وتعدد الزوجات الذي يبقى هزيلا مقارنة بدول إسلامية أخرى (6% سنة 2021)، وزواج القاصر (0,2% سنة 2021)[4].

إن تعديل بعض النصوص التشريعية لتساير التغيرات والتحولات الاجتماعية والثقافية المحيطة أمر لابد منه، لكن إعمال هذا المبدأ في حالة الأسرة، ينبغي أن يؤخذ بكثير من الحذر والتحفظ، لارتباط قضايا الأسرة بمجموع الخصوصيات والحق في التنوع والمصالح الاستراتيجية للاستقرار الاجتماعي والهوياتي، لكون الأسرة بمثابة الوحدة الاجتماعية التي تحمل خصائص المجتمع وخصوصيته ومصالحه، وتناول قضاياها يتطلب الكثير من الحذر والصرامة والرؤية المتبصرة، بعيدا عن التجريب والمناكفة السياسية

---

[2] – المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024.

3 – المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تقرير حول القضاء الأسري بالمغرب 2017–2021.

4 – المرجع نفسه.

والخضوع للتوازنات الدولية ومنطقها. إن ما يفرض الاجماع على بعض المداخل الضرورية لإصلاح مدونة الأسرة، ما يلي:

- إن تعديل المدونة لا ينفصل عن الإصلاح الشامل والمتكامل، بمدخله الدستوري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي، والطريق السالك إلى ذلك هو إرساء ديمقراطية حقيقية وتنمية ناجعة وفعالة؛
- إن غاية أي إصلاح أو تعديل أو تصويب لمدونة الأسرة هي تحقيق العدالة والإنصاف الاجتماعي، بعيدا عن منطق المزايدات السياسية والمماحكة الأيديولوجية والإثارة الإعلامية؛
- لابد من الاتفاق على مرجعية واحدة وواضحة في تعديل النصوص التشريعية تشكل أرضية مشتركة بين المغاربة، مع التأكيد على سمو الشريعة الإسلامية على كل المرجعيات، فالإسلام دين المغاربة عقيدة وهوية وواقعا وتاريخا.

خاتمة

يستمر نقاش تعديلات المدونة باستمرار التنوع القيمي والاختلاف الإيديولوجي، لكن المطلوب أن يعكس الوضع الفكري والهوياتي حالة وعي بالتحولات الاجتماعية العميقة التي تلحق الأسرة ومكوناتها. فإذا كان الطرف الإسلامي صريحا في دفاعه عن الهوية المرجعية التي يؤمن بها، فإن بعض الأطراف "الحداثية"، ورغم مناداتها برفع التحفظ عن الاتفاقيات الدولية، تختبئ خلف ستار الخلفية الحقوقية للمرأة والأطفال لاعتبارات جزء منها يرجع إلى الخلفية الإسلامية للدولة بمقتضى الدستور.

لذلك ينبغي الاقتناع الجماعي بكون تعديل مدونة الأسرة ليس إجراء تشريعيا صرفا، بقدر ماهي حالة وعي حضاري وقيمي، لا يمكن لأي طرف –مهما كانت قوته– أن يستأثر بتوجيهها أو تحديد أولوياتها، ناهيك أن ينفرد "بمعالجتها" تشريعيا وقانونيا، اعتبارا بإن ملابسات التعديل مرتبطة بنموذج الإنسان والمجتمع المنشود.

وينبغي الالتفات إلى ما صاحب ورش تعديل المدونة من تخوفات واضحة لدى المجتمع المغربي، سواء بالنظر إلى ابتعاد التعديلات أكثر فأكثر عن المرجعية الإسلامية، أو بالنظر إلى مآلاتها ونتائجها السلبية على استقرار الأسرة ومستقبلها، وقد بدا واضحا تنامي منطق الصراع والمحاسبة المقاولاتية والفردانية داخل الأسرة، تفرضهما توجهات سياسية دولية تتغاضى عن حق الإنسان والمجتمع في البقاء داخل منظوماته القيمية وخصوصياته الدينية والقومية، وتفرضهما توجهات سلطوية تقتحم الفضاء الخاص للأسرة وتقنن

تفاصيل العلاقات الحميمية داخلها، في المقابل تتنصل من مسؤولياتها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية للمجتمع.

إن مفهوم الأسرة صاحَب الإنسان عبر تاريخه الطويل، يحتمي بها ويحقق من خلالها جوهره الانساني ويكتسب داخل إطارها هويته الحضارية والأخلاقية، ولا يمكن اليوم –أو غدا– أن تعالج قضايا الأسرة بمنطق ينسف هذا المفهوم ويفكك أسسه، وينظر إلى أحد عناصره كفرد معزول عن البنيات الكلية للأسرة والمجتمع، حتى لو كان هذا العنصر عمودها الفقري: المرأة مثلا. وإلا، فإن تعزيز "الإصلاح" في هذا الاتجاه، سيسقط المرأة وأدوارها التاريخية كأم وكزوجة.

CEMRAP
المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات
Centre Marocain des Recherches et d'Analyse des Politiques

المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات

مؤسسة بحثية في مجال السياسات العامة تسعى إلى إثراء الثقافة وإشاعة المعرفة والنهوض بالبحث العلمي والمساهمة في صناعة القرارات وصياغة السياسات من خلال الدراسات والأبحاث، وهو مؤسسة مستقلة وغير ربحية ومنفتحة على كل الرؤى وحريصة على تعزيز أواصر التعاون مع كل الفاعلين والباحثين.

يقوم المركز بإعداد الدراسات والأبحاث والتقارير، وإصدار الكتب والنشرات والدوريات والمطبوعات المتخصصة، وتنظيم الندوات والمؤتمرات والملتقيات وأوراش العمل والدورات التكوينية في مجالات اشتغاله. كما يسعى إلى تنمية التواصل والتعاون مع مراكز الدراسات والأبحاث الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

البريد الإلكتروني:cemrap.contact@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.cemrap.org
www.facebook.com/cemrap.org
Twitter:@CEMRAP_Maroc